

الالتزام باتفاق أوبك+ يفاقم ضغوط العراق المالية

ضخت دول، منها العراق ونيجيريا، أكثر من حصتها المستهدفة في مايو. ويعد الجنوب المنفذ الرئيسي للخام العراقي، ولذا فإن انخفاض صادراته يظهر بدرجة معقولة التزام العراق بحصته في تخفيضات أوبك+.

ويؤكد العراق أن من مصلحته الامتثال للاتفاق، وقال وزير النفط إحسان عبد الجبار إسماعيل إن "العراق سيصدر حوالي 2.8 مليون برميل يوميا في المتوسط في يونيو، مما يعني أن المعروض سينخفض عن المعدلات الحالية".

وكان العراق مترددا في الانضمام إلى الجهود السابقة لخفض الإمدادات بقيادة أوبك والتي بدأت في 2017، وكان في بعض الأحيان أقل أعضاء أوبك امتثالا للاتفاق.

وستنخفض أيضا الصادرات من شمال العراق في يونيو. وتظهر بيانات الناقلات حتى الآن أن إجمالي صادرات الشمال بلغ حوالي 350 ألف برميل يوميا، منخفضا بحوالي 130 ألف برميل يوميا عن مايو.

وستماشى هذا المستوى مع طلب العراق من السلطات الكندية تصدير 370 ألف برميل يوميا كحد أقصى في يونيو. وربما تجرى تخفيضات أكبر في بقية أيام الشهر الجاري، مما سيعزز الامتثال أكثر، بعد مطالبة شركات النفط بجنوب العراق بخفض إنتاجها. وتعرضت التوازنات العامة للعراق خلال حرب الأسعار الأخيرة لضربات متتالية بفعل انهيار أسعار النفط في الأسواق في وقت تشهد فيه موارد البلد تقلصا ملحوظا، الأمر الذي يجعله أقل قدرة على تحمل الصدمات.

شكلت موافقة العراق على تقليص الإمدادات النفطية للأسواق العالمية بعد ظهور مؤشر على انحسار الصادرات، مجازفة كبيرة نتيجة الأوضاع المالية السيئة التي تمر بها البلاد، ومدى حاجة الحكومة لتعبئة الموارد مهما كانت التكاليف من أجل إسكات غضب المحتجين على السياسات الارتجالية لإدارة أسوأ أزمة للبلد النفطية.

بغداد - اعتبر متابعون للشأن الاقتصادي العراقي أن التزام بغداد باتفاق تحالف أوبك+ لتمديد خفض الإنتاج النفطي، سيقام ضغوط المالية للبلاد.

ويرى محللون أن هذه الخطوة وفي ظل الظروف القاسية التي تعيشها البلاد وخاصة بعد استلام مصطفى الكاظمي منصبه في رئاسة الوزراء، ربما تدفع بغداد إلى الاقتراض من الخارج لتعويض تراجع الإيرادات.

وتكشف انحسار الصادرات عمق الأزمة، حيث تراجعت صادرات النفط العراقية بنحو 8 في المئة بما يعادل 300 ألف برميل يوميا منذ بداية يونيو، وفقا لبيانات الشحن ومصادر في القطاع، مما يشير إلى أن ثاني أكبر منتج في أوبك يقتر من الوفاء بتعهداته في اتفاق خفض الإمدادات بقيادة أوبك.

ويرى خبراء أن التزامات العراق مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج ستغذي الاختلالات داخل التوازنات المالية نظرا للاعتماد المفرط على عوائد الطاقة لتعبئة الموازنة، فضلا على الاحتجاجات الاجتماعية المتواصلة والمطالبات بالإصلاحات.

وبلغ متوسط صادرات جنوب العراق في أول 14 يوما من يونيو الجاري 2.93 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات

بغداد - اعتبرت متابعون للشأن الاقتصادي العراقي أن التزام بغداد باتفاق تحالف أوبك+ لتمديد خفض الإنتاج النفطي، سيقام ضغوط المالية للبلاد.

ويرى محللون أن هذه الخطوة وفي ظل الظروف القاسية التي تعيشها البلاد وخاصة بعد استلام مصطفى الكاظمي منصبه في رئاسة الوزراء، ربما تدفع بغداد إلى الاقتراض من الخارج لتعويض تراجع الإيرادات.

وتكشف انحسار الصادرات عمق الأزمة، حيث تراجعت صادرات النفط العراقية بنحو 8 في المئة بما يعادل 300 ألف برميل يوميا منذ بداية يونيو، وفقا لبيانات الشحن ومصادر في القطاع، مما يشير إلى أن ثاني أكبر منتج في أوبك يقتر من الوفاء بتعهداته في اتفاق خفض الإمدادات بقيادة أوبك.

ويرى خبراء أن التزامات العراق مع منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) بخفض الإنتاج ستغذي الاختلالات داخل التوازنات المالية نظرا للاعتماد المفرط على عوائد الطاقة لتعبئة الموازنة، فضلا على الاحتجاجات الاجتماعية المتواصلة والمطالبات بالإصلاحات.

وبلغ متوسط صادرات جنوب العراق في أول 14 يوما من يونيو الجاري 2.93 مليون برميل يوميا، وفقا لبيانات

اختلال الميزانية العامة يجبر الجزائر على السعي لتعديله

تقلص الموارد يدفع الحكومة للتملص من التزامات قانون المالية 2020



رضوخ لإصلاح الدعم

حدود 18 مليار دولار، في شكل دعم للمواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع، والعلاج والتعليم المجانيين، فضلا عن المساهمة في الأسعار النهائية للكهرباء والغاز والمياه وغيرها.

ومن أجل تعبئة الموارد، لجأت الحكومة إلى قطاع الصيد البحري على أمل رفع مستوى الإنتاج إلى نحو 166 ألف طن من المنتجات، وتوفير 30 ألف فرصة عمل جديدة، والوصول إلى توفير نظام إنتاج قائم على وسائل محلية، مع إطلاق برنامج واسع لتربية المائيات البحرية.

وفي المجال الزراعي تتجه الجزائر إلى إنشاء نموذج القطاعات الزراعية الكبرى في الجنوب، عبر إطلاق ديوان تنمية الزراعات الصناعية في المناطق الصحراوية، الذي سيضطلع بتنمية وترقية الزراعات الصناعية الاستراتيجية بالأراضي الصحراوية المتمثلة في الحبوب والذرة والزراعات السكرية والزيتية.

وتستهدف الخطوة تحقيق الأمن الغذائي للبلاد، الذي يستغنى عن الموارد ضخمة من العملة الصعبة، خاصة في المواد الاستراتيجية كالقمح وسيطولي الديوان، الذي سيكون مقره جنوب البلاد، تيسير الإجراءات ومرافقة المستثمرين وأصحاب المشاريع المهيكلية والمدمجة، للاستثمارات الزراعية المهيكلية التي تسمح بتطوير الزراعات الصناعية الاستراتيجية الموجهة لاستبدال المواد الأولية المستوردة حاليا بصفة مكثفة من طرف المتعاملين الاقتصاديين.

ومن المنتظر أن يدخل رجل الأعمال يسعد ربراب، صاحب مجمع سيفيتال في مفاوضات مع السلطات المختصة، من أجل إطلاق استثمارات زراعية في الجنوب، بعدما تعطلت لسنوات، بسبب رفض الإدارة السابقة السماح له بالحصول على عقار زراعي في الجنوب جراء معارضته لنظام بوتفليقة.

وتشدد الرئيس عبد المجيد تبون على أن الديوان سيعمل على التخلص في أقرب وقت من استيراد الزراعات السكرية والزيتية والذرة، لتوفير العملة الصعبة.

وقال في وقت سابق "سوف يحدد حقوق وواجبات المتعاملين مع ديوان تنمية الزراعات الصناعية في المناطق الصحراوية ضمن دفتر شروط دقيق"، وتقرر في هذا الشأن، المنع الكامل لاستيراد المنتجات الزراعية في موسم الجني حماية للإنتاج المحلي، وتشديد الرقابة على الفواكه المستوردة لمنع تضخم الفواتير، والتأكد من النوعية حفاظا على صحة المواطن، في إطار حوكمة الإنفاق العام، وترشيد استهلاك النقد الأجنبي.

ورغم رهان الحكومات المتعاقبة على الزراعة من أجل أن يكون بديلا استراتيجيا للربيع النفطي، إلا أنه يعرف فوضى مزمنة ويتصدر لأثمة السوق الموازية، نظرا لعدم وجود رقابة إحصائية ورقمية وإدارية، مما حال دون التحكم فيه والاستفادة منه.

انتسح الخلل في التوازنات المالية الجزائرية نتيجة تقلص عائدات الطاقة بشكل قياسي لتجد حكومة عبد المجيد تبون نفسها مضطرة إلى الانحناء لضرورة القيام بإصلاحات عميقة على الميزانية تقطع مع النمط القديم في تسيير وتنفيذ بنودها، في محاولة للاستجابة لمطالب الحراك الشعبي المتعلقة بالإسراع في إصلاح الخراب الاقتصادي.

وبررت وزارة المالية الإجراءات بأن القانون يتعلق بغير المقيمين ويقصد بهم الأجانب، وأما مسألة إقرار الألف يورو فتتعلق بالجزائريين، وهو ما من شأنه خلق تناقضات اقتصادية وسياسية، باعتبارها يمثل تراجعا عن القانون نفسه.

وتسيطر على الحكومة هواجس المحافظة على المقتدرات المحلية المتكاثرة خصوصا العملة الصعبة، حيث تشكل تحديا كبيرا يعيق الإسكاليات العالقة والتي تعرضها للمساواة أمام البرلمان ومع الشارع الجزائري.

ويتسكك خبراء في فاعلية ومردودية تلك الأموال على الخزنة العامة للدولة، كما أنها لا تحقق غاية المسافرين للسياسة أو العلاج أو تسوية المعاملات الفردية.

وتوقع وزير المالية عبد الرحمان راوية في تصريح صحفي، بأن ينزل احتياطي الصرف بنهاية العام الجاري، إلى نحو 40 مليار دولار بعد أن كانت مع بداية الأزمة النفطي في منتصف 2014 عند نحو 197 مليار دولار.

وتعكس هذه التوقعات حجم المخاطر التي تواجه البلاد في الفترة المقبلة، في ظل توقع استقرار المداخيل المتواضعة أصلا، وحجم الإنفاق البالغ نحو 50 مليار دولار.

ويتوقع خبراء اقتصاديون ألا تتجاوز مداخيل الجزائر من عائدات النفط خلال العام الجاري، حدود 18 مليار دولار، بسبب تهواي أسعاره في الأسواق الدولية.

ويعني هذا الأمر تبخر المزيد من الاحتياطات النقدية لدى بنك الجزائر المركزي مع نهاية العام القادم، وبداية الاضطرابات المالية الخطيرة التي قد تقود إلى إشكاليات اجتماعية عميقة.

وتتفاح حكومة عبد العزيز جراد جاهدة من أجل إيجاد خيارات جديدة لمعالجة الخلل في التوازنات المالية، ولتفادي الأسوأ في حال استمرت الظروف الاقتصادية العالمية على ما هي عليه.

وأقرت الحكومة منذ توليها السلطة قبل أشهر سلسلة من الإجراءات التقشفية تمثلت في خفض غير معلن لقيمة العملة

المحلية أمام العملات الصعبة، وفرض رسوم ضريبية جديدة ورفع أسعار الوقود، إلى جانب الدخول التدريجي في رفع الدعم الحكومي للمواد الاستهلاكية. وتشير الأرقام إلى أن قيمة الدعم الحكومي بلغ خلال السنوات الماضية

صابر بلحدي
صحافي جزائري

الجزائر - كشفت الحكومة الجزائرية عن نواياها لإصلاح النمط القديم في التعامل مع الميزانية العامة السنوية عبر مشروع قانون يهدف إلى تصحيح الاختلالات المالية المسجلة في الوقت الحاضر.

وخلال جلسة استماع أمام لجنة المالية والميزانية بالبرلمان، أعلن عبد العزيز فايد، المدير العام للميزانية في وزارة المالية أن هناك مشروعا لإصلاح الميزانية سيتم العمل به بحلول 2022.

وهذا التحرك يأتي في سياق مطالب الحراك الشعبي التي تضغط منذ إسقاط نظام عبد العزيز بوتفليقة إلى إعادة ضبط الأوضاع المالية خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي تعيشها الدولة النفطية العضو في منظمة أوبك بسبب تقلص عوائد الطاقة.

جدل حول قانون مالية
تكميلي كونه مناورة
حكومية للإفلات من
النسخة النهائية للميزانية
التي صادق عليها البرلمان

وتسعى الحكومة إلى فرض حزمة من الإجراءات التقشفية بكل الوسائل، بهدف التخفيف من عبء الأزمات الاقتصادية والمالية التي تتخبط فيها البلاد، جراء تداعيات كورونا وتقلبات أسعار النفط التي قلصت عوائد الطاقة.

وعجزت الجزائر، البلد العضو في منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) على تنويع اقتصادها رغم مطالبية الخبراء والتقارير الدولية بضرورة إخراج البلاد من دائرة الاقتصاد الريعي، إذ تمول الحكومة كل الخدمات والقطاعات من خلال امتدادات الطاقة.

وفي محاولة بإناسة، أعلنت الحكومة مؤخرا عن قانون مالية تكميلي في محاولة لمنصاص عبء النفقات الجديدة وإحلال التوازن، الأمر الذي اعتبره خبراء مناورة، للإفلات من النسخة النهائية لقانون المالية، التي صادق عليها البرلمان مؤخرا.

وقامت إدارة الجمارك بتعديل بوصلة رسومها الضريبية بفرض منحة الألف يورو، بعنوان كلفة خروج كل مسافر من البلاد بدلا من خمسة آلاف يورو، التي تقرر في قانون المالية التكميلي المصادق عليه.

وكالات السفر الأردنية تبحث عن محفزات للنهوض من كبوتها

من البنوك بشروط ميسرة، وإغفاءات من ضريبة الدخل عن العام الماضي، وتحمل جزء من العبء المتعلق بالعملين. وتشير التقديرات إلى أن جمعية وكلاء السياحة والسفر تضم تحت لوائها حوالي 814 مكتبا توفر ما يقارب عشرة آلاف فرصة عمل.



مجدي شويكة
يمكن للمكاتب
استعادة كفاءتها بنحو
42.4 مليون دولار

ولم تستنفد مكاتب السياحة والسفر من التسهيلات التي قدمها البنك المركزي الأردني بخصوص القروض، لذلك يرى أهل القطاع أنه من الضروري إعادة النظر في الشروط التي تم تحديدها للاستفادة من القروض بعيدا عن أي إجراءات معقدة.

ويقول رئيس جمعية وكلاء السياحة والسفر محمد سمح إن مكاتب السياحة والسفر تعتبر الحلقة الأولى والأساس في استقبال وجذب السياح إلى البلاد والترويج لمنتجات وميزات الأردن السياحية.

وتهدف الإجراءات إلى ضخ سيولة نقدية مباشرة وغير مباشرة في القطاع، من خلال دعم قروض ميسرة، وتخفيف وتكثيف السياحة الداخلية عبر تخفيض بعض الضرائب المباشرة، ودعم برامج السياحة الداخلية، والإقامة والفعليات، بالإضافة إلى التوسع في برامج الحماية والمساندة الموجهة للعاملين.

وقالت شويكة "إن الإجراءات ستوفر تدفق سيولة بشكل مباشر وغير مباشر للقطاع تبلغ نحو 180 مليون دينار (254 مليون دولار)".

وأوضحت أن إجراءات أخرى بشكل مباشر ستوفر سيولة تبلغ مليوني دينار (2.82 مليون دولار) بتسفيد منها أكثر من 55 ألف عامل في القطاع وما يقارب 3150 منتشة سياحية.

وكان ممثلون لشركات عاملة بقطاعات السياحة الوافدة والصادرة وتذاكر السفر، قد طالبوا الأسبوع الماضي بتحديد موعد إعادة فتح المطار أسوة بالكثير من الدول التي تشارك المملكة بالقطاع السياحي، وذلك لترتيب مواعيد الوفود السياحية.

وقاموا خلال لقاء نظمه غرفة تجارة عمان السبت الماضي بمقرها لشركات وكلاء السياحة والسفر، بالضغط على السلطات من أجل اعتماد تسهيلات مالية

عمان - تسعى الأردن إلى ضخ دماء جديدة في القطاع السياحي بإجراءات تحفيزية لوكالات السفر لتعزيم انطلاقها على قواعد مستدامة ودعما قويا يضمن نهوض القطاع من كبوة تداعيات كورونا.

وتأتي الإجراءات الجديدة التي اتخذتها الحكومة بعد ضغوط من العاملين في القطاع إثر الخسائر التي تكبدتها جراء انخفاض الطلب العالمي للسفر مدفوعا بإجراءات شديدة لمكافحة الوباء شملت إغلاق الحدود ما ترتب عنه ركود حركة الطيران.

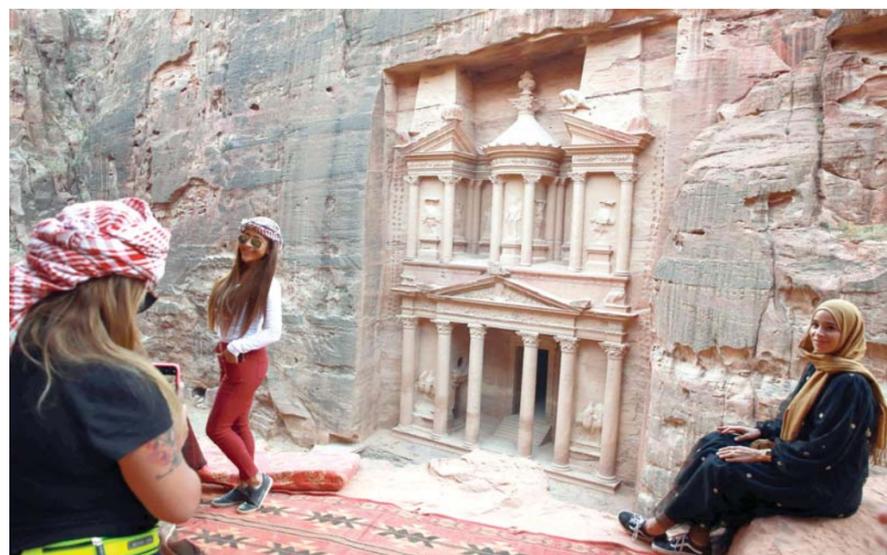
ونسبت وكالة الأنباء الرسمية لوزارة السياحة مجد شويكة بعد أن أعلنت عن إجراءات طارئة الأثنين الماضي أن "قطاع السياحة والسفر من أهم محركات النمو في الاقتصاد الأردني في ظل اعتماد العديد من القطاعات الخدمية على نشاطه ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي وقدرة على توليد فرص العمل".

وتكشفت أنه تم إصدار أمر دفع جيزن لمكاتب السياحة والسفر، إن رغبت، استعادة كفاءتها البنكية البالغة 30 مليون دينار (42.4 مليون دولار) وتحويلها إلى سيولة مالية بما يمكنها من الحصول على السيولة الضرورية خلال هذه الفترة.

وتشدد الرئيس عبد المجيد تبون على أن الديوان سيعمل على التخلص في أقرب وقت من استيراد الزراعات السكرية والزيتية والذرة، لتوفير العملة الصعبة.

وقال في وقت سابق "سوف يحدد حقوق وواجبات المتعاملين مع ديوان تنمية الزراعات الصناعية في المناطق الصحراوية ضمن دفتر شروط دقيق"، وتقرر في هذا الشأن، المنع الكامل لاستيراد المنتجات الزراعية في موسم الجني حماية للإنتاج المحلي، وتشديد الرقابة على الفواكه المستوردة لمنع تضخم الفواتير، والتأكد من النوعية حفاظا على صحة المواطن، في إطار حوكمة الإنفاق العام، وترشيد استهلاك النقد الأجنبي.

ورغم رهان الحكومات المتعاقبة على الزراعة من أجل أن يكون بديلا استراتيجيا للربيع النفطي، إلا أنه يعرف فوضى مزمنة ويتصدر لأثمة السوق الموازية، نظرا لعدم وجود رقابة إحصائية ورقمية وإدارية، مما حال دون التحكم فيه والاستفادة منه.



نحو انطلاق جديدة